المدى

رئيس التحرير
رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

العدد (2222) السنة التاسعة - الاثنين (15) آب 2011

اليوم مع

اليوم في المكتبات
عدد جديد من جريدة
تاتو

الان في المكتبات
عدد جديد من مجلة
حوار SPORT
نبض صريح من قلب الحدث

النواب المستبدلون بالمرشقين يحصلون على رواتب تقاعدية

شورى الدولة يجيز للوزراء المقلصين العودة للبرلمان

□ بغداد / المدى

في وقت اتخذ مجلس شورى الدولة قرارا بإعادة الوزراء المرشقين إلى مجلس النواب، أكدت لجنة النزاهة النيابية أن قرارات المجلس المذكور للاستئناس، وغير ملزمة.

وفي غضون ذلك، حدث خلاف في اللجنة القانونية البرلمانية على طبيعة القرار المتخذ ومدى تطابقه مع روح القانون.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن مصدر في مجلس شورى الدولة قوله "إن مجلس شورى الدولة قرر، أمس، عودة الوزراء المرشقين إلى مقاعدهم البرلمانية".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "عودة الوزراء إلى تلك المناصب ستكون من دون الحاجة إلي التصويت عليهم أو أدائهم اليمين الدستورية"، ويعطي القرار، النواب المستبدلين بالوزراء المرشقين الذين يحلون مكانهم، رواتب تقاعدية بغض النظر عن مدة خدمتهم.

جاء هذا القرار بعد سلسلة من المطالبات لوزراء الدولة المرشقين بعودتهم إلى البرلمان. نائب رئيس اللجنة القانونية أمير الكناني، فرّق في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس، بين حالتين، الأولى "إذا كان المقعد مشغولاً من زميل له فلا يحق له العودة إلي البرلمان"، أما الأخرى كما يشير الكناني "حالة استمرار المقعد شاغرا فيجوز له الرجوع إلى مجلس النواب"، مشترطا عدم استفادته من الراتب التقاعدي للمنصب الوزاري بالقول "عليه تفضيل احد المنصبين إما المقعد النيابي أو التقاعد عن المنصب الوزاري"،

عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب عثمان الجحيشي أكد أن قرارات مجلس شورى الدولة استشارية غير ملزمة للأطراف. متفقا مع الكناني بالقول " يحق للوزير المرشق العودة إلى البرلمان حال استمرار معقده شاغرا، وذلك إذا رشحته الكتلة مرة أخرى ويردد القسم النيابي، أما إذا شغله زميل له فلا يحق له العودة".

إلا أن نائباً عن المجلس الإسلامي الأعلى اختلف مع النائبين السابقين، متسائلا "على ماذا استند مجلس شورى الدولة في قراره هذا؟".

النائب حسون الفتلاوي يعرب عن استغرابه لان الوزراء المرشقين استقالوا من البرلمان وقبلت استقالتهم ولا تجوز لهم العودة وفقاً للقانون.

نواب في ائتلاف العراقية أبدوا امتعاضا كبيرا من القرار، واصفين إياه بالمجحف، لاسيما وان القرار لم يعفِ النواب البدلاء من الحصول على الرواتب التقاعدية بغض النظر عن مدة خدمتهم.

وأكدت نائبة عن الائتلاف ناهدة الدايني أمس الأحد، أن مجلس شورى الدولة قرر إعادة النواب المشمولين بالترشيق الوزاري إلى مناصبهم، مشيرة إلى أن القرار يقضي أيضا بأن يحصل النواب البدلاء على التقاعد بغض النظر عن مدة خدمتهم، فيما وصفت القرار بـ"المجحف".

وقالت النائبة عن العراقية ناهدة الدايني في تصريحات صحفية أمس إن "مجلس شورى الدولة أصدر قرارا يقضي بإعادة النواب المشمولين بالترشيق إلى مناصبهم"، مبينة أن "القرار يقضي أيضا بأن يحصل النواب البدلاء على التقاعد بغض النظر عن مدة خدمتهم".

وأضافت الدايني أن "القرار مجحف كون النائب عندما أصبح وزيرا كان باختياره"، مشيرة إلى أن "القرار سيصبح ملزما بعد مصادقة المحكمة الاتحادية".

ولفتت النائبة عن العراقية إلى "وجود تحفظات من جهات عديدة"، موضحة أن "أعضاء مجلس النواب لا يستطيعون مناقشة القرار أو الاعتراض عليه كونه ملزماً".

١٠٠ توقيع للتحقيق في ميناء مبارك

□ متابعة / المدى

جمع قرابة الـ ١٠٠ نائب تواقيع للمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق في تأثيرات ميناء مبارك الكويتي على الموانئ العراقية. وطالب العراق أواخر الشهر الماضي رسميا جارته الجنوبية الكويت بوقف العمل في مشروع بناء ميناء مبارك، إلى حين التأكد من أن حقوق العراق في المياه المشتركة لن تتأثر بهذا الميناء. لكن الكويت رفضت الطلب، وقالت إن العمل مستمر حسب الجدول الزمني المخطط له، وذكرت أن الطلب العراقي بوقف العمل أمر مستغرب، ولا يستند إلى أي أساس قانوني. ونقلت وكالة كردستان للأنباء عن النائب عدي عواد لوكالة كردستان للأنباء أن "طلبا رسميا موقعا من قبل ١٠٠ نائب عراقي سيتم تقديمه إلى هيئة رئاسة مجلس النواب العراقي بهدف تشكيل لجنة تحقيق حول تأثيرات ميناء مبارك". وأوضح أن "الطلب الذي نعتزم تقديمه موقع من قبل نواب ينضمون إلي جميع الكتل السياسية ولم ينحصر بكتلة سياسية معينة".

وأضاف عواد أن "مهام هذه اللجنة تنحصر في التحقيق حول تأثيرات ميناء مبارك وستقوم بزيارة الكويت خلال الأيام القليلة المقبلة لغرض الاطلاع على واقع هذا الميناء وكذلك زيارة محافظة البصرة ودراسة تداعيات هذا المشروع مع خبرائها البحريين".

العراقية تتراجع عن تقديم البولاني للدفاع والعسكري: مرشحو علاوي بعثيون

□ بغداد / المدى

كشفت القائمة العراقية عن قرب حسم ملف الوزارات الأمنية، وقالت المتحدثة باسم العراقية ميسون الدملوجي أن كتلتها تتداول عددا من الأسماء المرشحة مع الكتل السياسية الأخرى بغية الحصول على إجماع إزاءهم.

وأضافت الدملوجي في تصريح خصت به (المدى) أمس أن الأسماء المرشحة سيجري الإعلان عنها خلال اجتماع قادة الكتل السياسية المزمع عقده في منزل رئيس الجمهورية خلال الأيام المقبلة. ونفت الدملوجي أن تكون العراقية قد رشحت جواد البولاني لوزرة الدفاع، مؤكدة أن الأسماء التي تقدمت بها العراقية هي نفسها ولا توجد أسماء أخرى. من جهته، اتهم النائب عن ائتلاف دولة القانون سامي العسكري زعيم القائمة العراقية إياد علاوي بعدم الحرص على الإسراع في تسمية الوزراء الأمنيين.

وقال العسكري لوكالة كل العراق إن علاوي غير حريص على حل ملف تسمية المرشحين للوزارات الأمنية وذلك لترشيحه أشخاصا لهم ارتباطات بحزب البعث أو بجماعات إرهابية". وأضاف أن "هدف علاوي من ترشيح هكذا أسماء هو محاولة منه لإقناع الشعب بسوء إدارة رئيس الوزراء نوري المالكي وزعزعة الثقة بالحكومة الحالية"، مشيرا إلى أن "سحب القائمة العراقية ترشيح خالد العبيدي دليل واضح على أهداف علاوي في النيل من الحكومة".

واتفق قادة الكتل السياسية في الاجتماع الذي عقد برعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني مؤخراً على تقديم العراقية والتحالف الوطني مرشحيهم للوزارات الأمنية خلال فترة أسبوعين.

■ التفاصيل ص٢

معلومات عن إجباره على الاستقالة تجنبا للاستجواب

الحكومة: وزير الكهرباء لم يكن فاسداً

□ بغداد / المدى

نفت رئاسة مجلس الوزراء، أمس، تورط وزير الكهرباء رعد شلال بقضايا فساد، فيما لم يحضر شلال إلى البرلمان أمس لاستجوابه، الأمر الذي انتقده عليه نواب في ائتلاف العراقية والذي هو جزء منها.

وذكر بيان لمجلس الوزراء أن "الإجراءات التي تمت بحق وزير الكهرباء تتعلق بجانب إدارة العقود، ولم يثبت لدينا ضلوعه شخصياً بقضايا فساد تستدعي إجراءات أخرى"، مشدداً على ضرورة "التزام الوزراء والمسؤولين الحكوميين كافة بما يصدر من قرارات بشأن العقود وغيرها من التعاملات".

وكانت مصادر موثوقة كشفت أن لقاءً تم أمس الأول بين رئيس الوزراء نوري المالكي ووزير الكهرباء رعد شلال، تم الاتفاق فيه على أن يقدم الأخير استقالته لضمان عدم استجوابه في البرلمان، وغلق ملف صفقات الكهرباء بعد أن تتولى شخصيات مقربة من المالكي التأكيد على "نزاهة" الوزير و"مهنيته" في سلسلة من التصريحات والمواقف.

المصدر أكد أن اللقاء جاء بعد لقاء تنسيقي جمع نائبين احدهما من "دولة القانون" و"العراقية" أثمر هذا الاتفاق والذي بموجبه لن تكون هناك مساءلة للوزير أمام البرلمان وهو ما كان مفترضا أن يتم أمس الأحد، بحسب مصادر برلمانية.

بالمقابل، اعتبر النائب عن القائمة العراقية مظهر الجنابي "عدم حضور وزير الكهرباء إلى مجلس النواب دلالة على تقديمه فروض الطاعة والولاء لرئيس الوزراء نوري المالكي".

يشار إلى أن نوابا في العراقية أكدوا أن شلال سيحضر اليوم أمام البرلمان لاستجوابه.

وقال الجنابي إنّ "وزير الكهرباء لن يحضر إلى مجلس النواب لمناقشته حول العقود التي أبرمتها وزارته مؤخراً إذ أنّ القائمة العراقية بُلغت بعدم حضوره إلى جلسة اليوم". وأضاف أنّ "موقف الوزير في الامتناع عن الحضور إلى مجلس النواب يدل على أنّه رضخ لرئيس الوزراء نوري المالكي واصطفّ معه"، مرجحاً أن "يتم سحب طلب إقالته من منصبه". وبين الجنابي أنّه "في حال سحب طلب الإقالة عن وزير الكهرباء فأنّ حالات استشراء الفساد في وزارة الكهرباء ستتزايد بصورة متسارعة أكثر ممّا هي عليه الآن".

يذكر أنّ رئيس الوزراء نوري المالكي وجه بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال على خلفية إبرام الوزارة لعقود مع شركات وهمية ومفلسة بأكثر من مليار دولار.

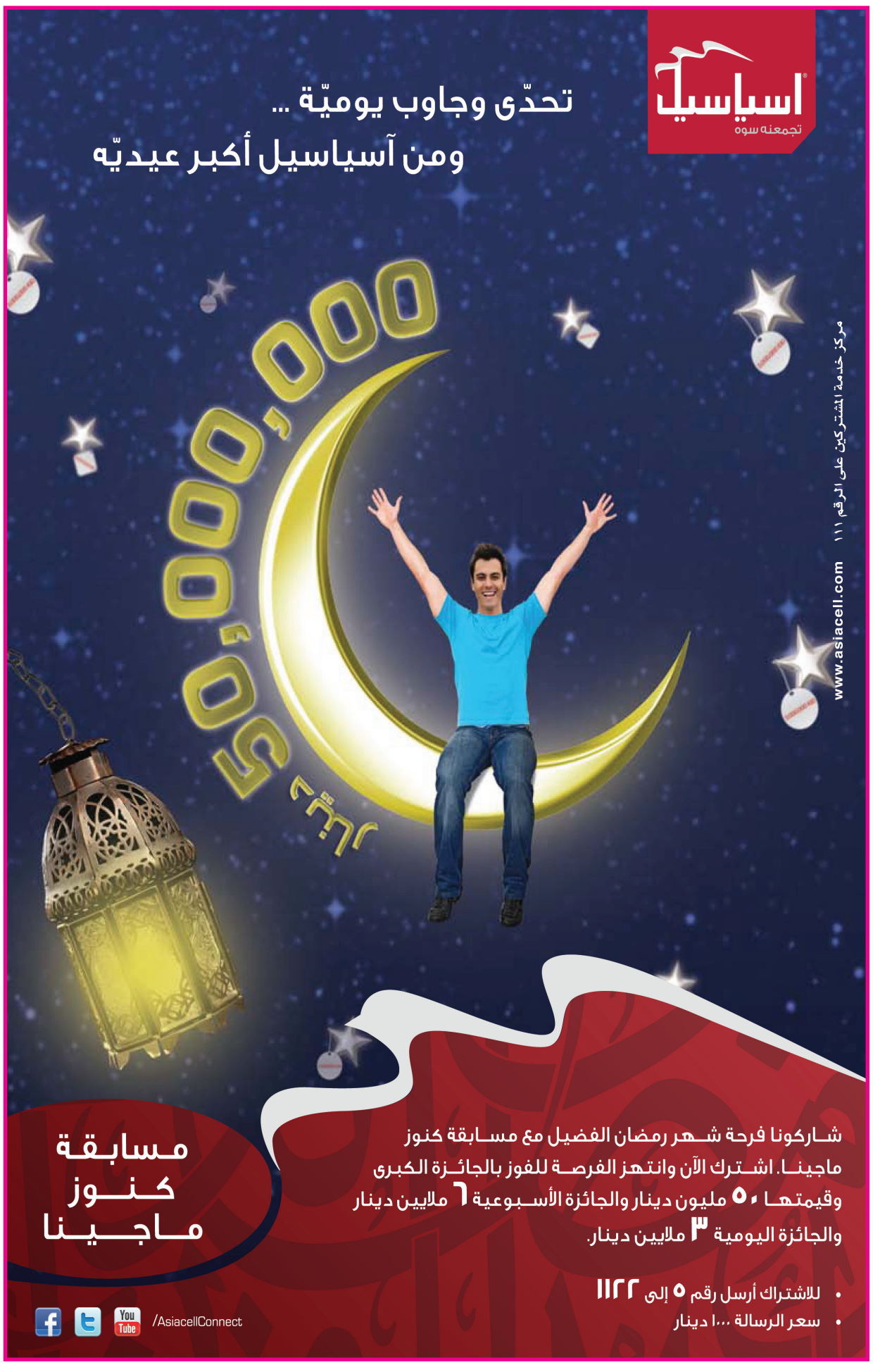

فرص عمل

تعلن احدى شركات توزيع المواد الاستهلاكية الرائدة في سوق العراق عامة عن حاجتها لتوظيف اشخاص في المناصب التالية:

- مدراء أقليميين

المواصفات المطلوبة:

* خبرة في مجال توزيع وتسويق المواد الاستهلاكية
* خبرة في ادارة فريق العمل
* خبرة ومعرفة جيدة في استخدام الكومبيوتر
* يفضل اجادة اللغة الانكليزية

- مشرفي مبيعات وتسويق
- مندوبي مبيعات وتسويق

يرجى من المؤهلين ارسال سيرتهم الذاتية مع تحديد المنصب المرغوب على العنوان التالي :

HR@Almarediraq.com